موسكو توضح موقفها من جنيف: القرار ٢٢٥٤ واضح ولا داعي لجدول أعمال جديد

«جنيف ٤» تقترب من نهايتها ولا نتائج.. وتحديد موعد لاجتماع جديد في «أستانا»

الوطن - وكالات

أوشكت الجولة الرابعة من مباحثات جنيف السورية السورية أن تنتهي من دون تحقيق أي تقدم يذكر وتدور في حلقة مفرغة، خصوصاً أن المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا يريد فرض جدول أعمال مخالف للقرار (٢٢٥٤)، في حين لا تزال «المعارضات» غير قادرة على توحيد صفوفها، نتيجة المواقف المتشددة لوفد «منصة الرياض».

وأعلنت موسكو أن القرار الدولي (٢٢٥٤) واضح ويحدد إطار مفاوضات جنيف، من دون الحاجة إلى وضع برنامج جديد، في حين شنت قيادية بارزة في «منصة أستانا» المعارضة، هجوماً لافتاً على دي ميستورا، داعيةً إلى استقالته. وعقد وفد الجمهورية العربية السورية برئاسة بشار الجعفري أمس جلسة محادثات جديدة مع المبعوث الأممي في مقر الأمم المتحدة بجنيف، من دون أن يرشح عن الجلسة أي معلومات. وكان وفد الجمهورية العربية السورية عقد قبل ذلك ثلاث جلسات مع دي ميستورا بجنيف خلال الأيام الماضية.

وعلى هامش مباحثات جنيف اجتمع وفد دبلوماسي إيراني في وقت سابق أمس مع ممثلين عن «منصة موسكو». وبحسب وكالة «سانا» للأنباء فإنه جرى في الاجتماع تبادل وجهات النظر والاتفاق على ضرورة مواصلة المحادثات.

وأجرى نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف، لقاءات في جنيف مع وفود منصات «الرياض» و«القاهرة» ويتوقع أن يلتقي أيضاً «منصة موسكو»، حسبما أورد الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وأفاد الموقع بأن غاتيلوف أجرى مشاورات مع وفد «منصة القاهرة»، تبادل الطرفان خلالها الآراء حول تسوية النزاع في سورية. وفي وقت سابق من يوم أمس، التقى المبعوث الأممي وفد «منصة الرياض».

على خط مواز، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ضرورة عدم السماح للمتطرفين بالتسلل إلى العملية السياسية بشأن سورية. وبعد لقائه وزير خارجية النيجر ابراهيم يعقوب أمس، قال لافروف خلال مؤتمر صحفي مشترك: «لا يمكن السماح لدوائر التطرف في التنظيمات المحظورة والمصنفة إرهابية من قبل مجلس الأمن التسلل إلى العملية السياسية في سورية»، وأعرب عن أمله ألا تتعرض «صيغة جنيف للحوار السوري السوري للتعطيل وان تواصل لعب دور مهم في تعزيز التسوية في سورية تماماً كاجتماعات أستانا».

وفي تناقض مع مقترحات دي ميستورا الإجرائية بشأن جدول أعمال المفاوضات، قال لافروف: إن هذا الجدول «تحدده قرارات مجلس الأمن، ولاسيما القرار (٢٢٥٤)، الذي يتضمن المطالبة بمكافحة الإرهاب دون هوادة وفصل المعارضة المعتدلة عن أولئك، الذين ساروا على طريق الإرهاب والتطرف».

وشدد على ضرورة تحديد دائرة المشاركين الشرعيين في المحادثات ومنع المتطرفين من التسلل إليها. وأضاف: إن جميع عناصر جدول الأعمال هذه مترابطة، وفي حال شطب موضوع محاربة الإرهاب منها لن تظل الأجندة تتناسب مع متطلبات القرار رقم (٢٢٥٤)، وتابع قائلاً: «وفق المعلومات التي تصلني بدأ المشاركون في المحادثات يدركون ضرورة البحث عن مقاربات تتناسب مع هذا القرار بما في ذلك ضرورة محاربة الإرهاب».

وتابع: إنه من الصعب ضمان مشاركة كافة الطوائف والمجموعات الإثنية والسياسية السورية في إدارة البلاد في مرحلة ما بعد الإصلاح، حتى تتوصل الأطراف السورية إلى اتفاق حول الدستور الجديد. وتحدث عن مواضيع الحوار في جنيف بتفاصيل أكثر قائلا: «يشمل جدول الأعمال في جزئه المتعلق بالعملية السياسية، ضرورة وضع رؤية مشتركة لإدارة سورية في المرحلة الانتقالية، والتوصل إلى اتفاق حول تشكيل حكومة وحدة وطنية من نوع ما. ويجب القيام بذلك، وفق مقتضيات القرار رقم ٢٢٥٤، على أساس توافق شامل بين الحكومة وكافة أطياف المعارضة. ومن ثم يجب أن تشمل العملية السياسية صياغة دستور سورية الجديد بجهود جماعية، وإجراء انتخابات مبكرة عامة على أساس الدستور الجديد».

من جهة أخرى، أبدى لافروف دعمه الحماسي للمصالحة بين الحكومة السورية وجيرانها في المنطقة وتابع: «في نهاية المطاف، عليهم أن يعيشوا جنباً إلى جنب، وأمامهم عدو مشترك وهو الإرهاب والتطرف»، لكنه أشار إلى أن إمكانيات الحوار بين سورية وجيرانها، ولاسيما الحوار البراغماتي غير الرسمي، أصبحت محدودة بقدر كبير منذ تجميد عضوية سورية في جامعة الدول العربية في بداية الأزمة السورية. وتابع أن بعض الشركاء العرب يقرون اليوم، خلال اتصالاتهم الخصوصية مع موسكو، بأن هذا القرار كان خطأ.

في جنيف، شنت رئيسة «منصة أستانا» رندا قسيس هجوماً على المبعوث الأممي، مشيرةً إلى أنها بحثت مع مسؤولين روس كيفية إنجاح محادثات جنيف، ومسألة استبعاد دي ميستورا لـ«منصة أستانا» عنها، وذكرت أن مسار المحادثات بين الحكومة والمعارضة في جنيف لن يؤدي إلى نتائج، إلا مع رحيل المبعوث الأممي. وأوضحت قسيس «تكلمنا (خلال لقاء مع الدبلوماسيين الروس) عن هذه المفاوضات التي لا ترضي أحداً»، وأضافت مقللة من أهمية هذه المباحثات: «لا نتائج متوقعة من هذه الجولة، ولا نعرف إن كان دي ميستورا سيبقى أم سيرحل ولكن أغلب الظن أنه سيرحل، كما علمت أنه طلب من (الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو) غوتيريس التمديد له لمدة ٦ أشهر».

ومضت قسيس، قائلة «لم أعد مهتمة بموضوع جنيف، لأنه كما يتضح اليوم جنيف فاشلة، لقد تكلمت بأشياء جدية أكثر، وكيف يمكننا تصحيح مسار جنيف وهذا لا يتم إلا بعد رحيل دي ميستورا». وأشارت إلى أن «منصة أستانا لديها تنسيق دائم مع الحكومة الروسية للوصول إلى نتائج أفضل»، مضيفة «لا نريد إلغاء دور جنيف، ولكني أعتقد للمجيء إلى جنيف يجب أن يكون هذا الملف جاهزاً، ما يعني أنه يجب علينا أول شيء ترتيب وفد المعارضة ومن هم المعارضون الذين سيفاوضون النظام.

وفي انتقاد لوفد «منصة الرياض» المعارضة التي تتمسك بانتقال سياسي وتشكيل حكم انتقالي جديد، تساءلت قسيس قائلةً: «في حال افترضنا أن هناك وفداً موحداً (للمعارضة)، هذا الوفد عن ماذا سيتكلم، ما جدول الأعمال؟ إن كانوا لا يريدون الكلام عن الدستور ولا عن أي شيء آخر، هم يريدون الكلام عن هيئة الحكم الانتقالي فقط، فهل يمكن نجاح أي شيء هكذا». ولا تزال المفاوضات تدور في حلقة مفرغة خصوصاً أن دي ميستورا يريد فرض جدول أعمال مخالف للقرار (٢٢٥٤)، في حين لا تزال المعارضات غير قادرة على توحيد صفوفها، نتيجة المواقف المتشددة لوفد «منصة الرياض».

وحسبما ذكر عضو وفد «منصة موسكو» إلى مفاوضات جنيف ٤ نمرود سليمان تنتهي الجولة الرابعة من مباحثات جنيف غداً. وتوقع سليمان أن تستأنف الجولة في ٢٠ من الشهر الجاري. وأكد مصدر في مكتب المبعوث الأممي إلى سورية هذه المعلومات.

من اجتماع الوفد الحكومي السوري مع الوفد الأممي في جنيف (أ.ف.ب)

اجتماع «الدول الضامنة» في أستانا

أفادت وكالة «إنترفاكس» الروسية نقلاً عن مصدر مطلع بأن اجتماعاً جديداً بين الدول الضامنة للهدنة في سورية سيعقد في أستانا في ١٤ آذار الجاري.

وفي السابق قال مصدر مطلع لوكالة «إنترفاكس كازاخستان»: إن اجتماعاً فنيا للدول الضامنة سيعقد في أستانا قبل ٢١ آذار، مشيراً إلى أن الدول الضامنة تناقش شروط عقد هذا الاجتماع.

وأوضح المصدر أن الحديث الآن لا يدور عن عقد «أستانا ٣».

وقبل ذلك قال السفير الإيراني لدى كازاخستان، مجتبى دمير جيلو: إن عقد اللقاء القادم حول سورية في أستانا قد يكون قبل ٢١ من آذار الجاري. ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن السفير الإيراني، أن تحديد الموعد والتفاصيل سيتم، على الأرجح، خلال الأيام القليلة القادمة.

دي ميستورا يشكل فريقاً استشارياً جديداً ينخرطون في «جنيف ٤» اليوم

سامر ضاحي

رجح أحد الخبراء الاستشاريين للمبعوث الأممي ستيفان دي ميتسورا أن الأخير كان على علم مسبق بتعقيدات الوضع في الجولة الحالية من محادثات جنيف، لذلك أجل دعوة خبراء استشاريين للانخراط في المحادثات إلى أمس. وبحسب الخبير الذي فضل عدم الكشف عن هويته، فقد «وصل إلى جنيف أمس مجموعة من الخبراء الاستشاريين لدي ميستورا جميعهم سوريون سينخرطون اليوم في المحادثات بناء على دعوة من مكتب المبعوث الأممي، واستطاعت «الوطن» الحصول على نسخة منها.

وجاء في نص الدعوة «على غرار ما حدث من قبل أثناء المحادثات السورية السورية التي عقدت في جنيف ٢٠١٦، يرحب مكتب مبعوث الأمم المتحدة الخاص بفرصة التفاعل مع خبراء سوريين في مختلف القطاعات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مع أعضاء المجتمع المدني السوري وذلك لسماع أصواتهم وآرائهم حول القضايا التي تتعلق بمستقبل سورية».

وأضافت «في هذا الإطار يؤمن المبعوث الخاص بأهمية إتاحة الفرصة لأعضاء المجتمع المدني السوري والخبراء لمشاركة خبراتهم وثروتهم المعرفية مع مكتبه، وذلك بقصد الاستماع إلى أصوات قطاع عريض ومتنوع من المجتمع المدني السوري».

اللافت في الدعوة أنها تضمنت عبارة «يرغب مكتب المبعوث الخاص بدعوتكم كخبير للحضور في جنيف في الفترة من ١-٦ آذار عام ٢٠١٧م، من خلال غرفة دعم المجتمع المدني»، رغم أن المباحثات وبحسب الدعوة تنطلق رسمياً في ٢٣ شباط الماضي، الأمر الذي علق عليه الخبير بالقول: «من الممكن أن يكون دي ميستورا قد توقع أن الجولة الحالية لن تتقدم في بدايتها».

ورجح الخبير خلال تصريحه لـ«الوطن» أن يبلغ عدد الخبراء الاستشاريين عشرة أعضاء، لافتاً إلى أنه «من المبكر الحديث عن وفد استشاري كامل»، وقال: إن من بين المدعوين القانوني عبود السراج ووزير الاقتصاد الأسبق نضال الشعار والمحامي رياض داوودي كخبير دستوري والسفير السوري السابق في بريطانيا سامي الخيمي، إضافة إلى رئيس حركة «البناء الوطني» أنس جودة، مرجحاً «إمكانية تحولهم إلى وفد استشاري كامل من ١٠ خبراء».

وكشف الخبير أن جزءاً من اجتماعات الاستشاريين ستكون «على المواضيع الدستورية» إضافة إلى «النقاط الثلاث التي طرحها دي ميستورا».

وكانت تقارير صحفية تحدثت عن الورقة التي سلمها المبعوث الأممي لوفد الجمهورية العربية السوري ووفد منصة الرياض خلال أول اجتماع له مع الوفدين والتي أكد فيها دي ميستورا، أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ (المتضمن مسائل الحوكمة والدستور والانتخابات) هو أساس للمحادثات الجارية.

وذكرت أن القرار الدولي يتضمن تشكيل حكم موثوق شامل غير طائفي، وجدول زمني لصياغة دستور جديد، وتنظيم انتخابات حرة نزيهة تجري تحت رقابة الأمم المتحدة ومتوافقة مع الدستور الجديد.

وجاء في الوثيقة على لسان المبعوث الأممي «سنبحث هذه المسائل الثلاث (الإدارة، الدستور، الانتخابات) بشكل متواز، ويمكنني اقتراح تشكيل مجموعات عمل».

قولاً واحداً

خيوط اللعبة الإسرائيلية مع داعش في أهم ثلاث دول عربية

تحسين الحلبي

إذا كان من المؤكد أن يشكل كل انتصار للجيش السوري وحلفائه على داعش في حلب وتدمر والرقة انتصاراً للجيش العراقي على داعش في العراق والعكس صحيح فإنه من الطبيعي أن تشكل هذه الانتصارات انتصاراً للجيش المصري على داعش في سيناء وعلى الإرهاب الذي يستهدف مدن مصر أيضاً.

لكن الجميع يلاحظ أن مجموعات داعش وأنصار بيت المقدس تزداد في سيناء وتتعزز من خلال تحالفها مع داعش وأمثالها الموجودة في ليبيا بشكل يثير قلقاً للجيش المصري وللأطراف الليبية التي تحارب داعش على الأراضي الليبية.

ويبدو من مجمل الوضع الذي تتحرك فيه مجموعات داعش في سيناء أن العامل الإسرائيلي وطبيعته المعروفة وخططه السرية في تلك المنطقة تولد المزيد من قوة التحرك والعمل للمجموعات الإرهابية في سيناء. فإسرائيل لا تجد مصلحة لها في رؤية الاستقرار في مصر ولا في سورية ولا في العراق... فهي تقدم الدعم الشامل لمجموعات داعش عند حدود سورية الجنوبية علناً وتقوم بهذا العمل نفسه عند حدودها مع سيناء ومصر بشكل سري بل تزعم أنها تقدم لمصر عملاً مفيداً حين تسمح لها بنشر آلاف من القوات المصرية والمعدات الحربية في سيناء لمجابهة داعش لأن اتفاقية كامب ديفيد تحظر على الجيش المصري الانتشار في منطقة سيناء لأنها تخضع لقانون نزع السلاح وفيها مراقبون من الأمم المتحدة، والحقيقة أن إسرائيل انشغلت في السنوات الماضية بعقد صلات سرية وعلنية مع مجموعات داعش في جنوب سورية وأعلن وزير الدفاع السابق (يعالون) قبل أيام أن إسرائيل لها علاقات تعاون مع مجموعات داعش، فهل يعقل أن تتعامل إسرائيل مع داعش في سورية بطريقة مختلفة عن تعاملها مع داعش في سيناء أو في العراق أو في اليمن؟ وهل كانت إسرائيل ستسمح لدولة مثل مصر بنشر مئتي ألف من الجنود المصريين لتطهير سيناء من مجموعات داعش؟

إن من يطلع على سجل الأعمال الإسرائيلية العسكرية والتجسسية فلن يشك أبداً في الدور الإسرائيلي الذي يعمل من أجل أن تبقى (داعش) في هذه الدول العربية وأن تزداد قوة وتوسعاً لتدمير القدرات العربية وتمزيق هذه الدول.

ولا تخفي وسائل الإعلام الإسرائيلية مثل هذه الحقيقة حتى حين تستشهد بما يقوله المسؤولون في إسرائيل.

ففي مركز أبحاث (جروزليم للشؤون العامة) يقول (تسفي ما زال) سفير إسرائيل سابقاً في القاهرة إن تهريب السلاح لمجموعات داعش في سيناء من حدود ليبيا إلى مصر يصعب إن لم يكن من المستحيل منعه وكأنه يتحدث عن أهدافه ونياته تجاه مصر التي فرضت عليها اتفاقية كامب ديفيد شروطاً تحدد فيها عدد رجال الأمن الذين يسمح لهم بالعمل في سيناء التي تحولت إلى ساحة تآمر وابتزاز إسرائيلي لمصر.. ولذلك يتساءل المحللون في أوروبا عن الأسباب التي تجعل مجموعات داعش وغيرها تتجنب شن عملياتها في عدد من الدول العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة، فالجميع يلاحظ أن داعش وغيرها لا يشنون عملياتهم إلا في دول ذات نظام حكم جمهوري رئاسي وعلماني- سورية- العراق- ليبيا- مصر- لبنان ولو كانت بعض هذه الدول صديقة للولايات المتحدة؟! وإسرائيل بدورها تدرك طبيعة هذه الخطة الأميركية وأبعادها التي توفر لها استكمال تحقيق مشروعها الصهيوني في الوطن العربي.

وهذا ما كشفه (يورام شفايتسير) في ٢٨ / ٩ / ٢٠١٤ «مدير مشروع أبحاث الإرهاب والحرب ذات الكثافة المنخفضة» في معهد أبحاث الأمن القومي (INSS) في دراسة قال فيها: «إنه من المفضل لإسرائيل أن تتجنب القيام بأي حملة ضد داعش بل إنه من الواضح أن المطلوب من إسرائيل هو أن تبقى ضمن عوامل الظروف الدولية في هذا الموضوع».

ولذلك يتوقع المتفائلون أن تتحد الجهود السورية والعراقية والمصرية والإيرانية واللبنانية ضد إرهاب داعش عاجلاً أم آجلاً ما دام العدو واضحاً ومشتركاً.

تركيا تكرر شروطها لـ«عملية الرقة» وتهدد أميركا بإغلاق «إنجرليك»

وكالات

أعلنت تركيا عن عزمها إغلاق قاعدة إنجرليك أمام الطائرات الأميركية في حال استمرار دعم الأخيرة لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي في عملية الرقة التي تستمر المباحثات بشأنها بين أنقرة وواشنطن، على حين كشفت تغريدات للقيادة المركزية للجيش الأميركي على موقع «تويتر» التناقض الأميركي التركي بشأن الموقف من التنظيمات الكردية المقاتلة في سورية.

وأشارت صحيفة «يني شفق» التركية، وفق ما نقل عنها موقع «ترك برس» الإلكتروني التركي، إلى أن المباحثات حول عملية الرقة بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية ما زالت مستمرة، لافتة إلى أن إغلاق قاعدة «إنجرليك» أمام القوات الأميركية، ضمن الخيارات أمام تركيا في حال استمرار دعم واشنطن لـ«الديمقراطي».

وذكرت الصحيفة أن عدم مشاركة «الديمقراطي» وجناحه العسكري «وحدات الحماية الشعبية» في عملية الرقة من بين أهم الشروط التي وضعتها تركيا على طاولة الحوار فيما يخص عملية الرقة.

تجدر الإشارة إلى أن تركيا فتحت قاعدة «إنجرليك» أمام قوات دول حلف شمال الأطلسي «الناتو»، وأمام القوات الأميركية بهدف المشاركة في العمليات التي تقاد لضرب تنظيم داعش في سورية.

وانتقدت الحكومة التركية عدم مشاركة قوات «الناتو» والقوات الأميركية في عمليتها المسماة «درع الفرات» العدوانية واللاشرعية التي تشنها في المناطق السورية.

على خط مواز، كشفت تغريدات على حساب القيادة المركزية للجيش الأميركي على موقع «تويتر» عن حجم التناقض الأميركي مع تركيا بشأن الموقف من التنظيمات الكردية المقاتلة في سورية. وأشار موقع «عربي ٢١» الإلكتروني المعارض إلى ما نشر على حساب القيادة المركزية أن عدداً من الصور هو لمقاتلات كرديات من «وحدات الحماية» التي تصنفها أنقرة منظمة «إرهابية» وكتبت تحت إحداها: «مستعدات للقتال»، على حين علقت على صورة أخرى لمقاتلة تطلق النار في ميدان رماية وقالت: «تدريب على الأسلحة».

لكن إحدى التغريدات مع صورة لمقاتلات كرديات أخريات حملت عنوان «بناء على طلب الجمهور.. المزيد من الصور للمقاتلات في سورية ضد داعش».

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قال الأسبوع الماضي: إن «قوات الجيش الحر التي أنهت وجود تنظيم داعش في الباب ستتحرك صوب مدينة منبج التي تسيطر عليها مليشيات كردية».

وأضاف: «إذا صدق حلفاؤنا في مكافحة داعش فنحن مستعدون للتعاون معهم في طرد التنظيم من الرقة ثم تسليمها لسكانها لأن تركيا لا تريد البقاء هناك»، لكنه شدد على أن «الوحدات الكردية يجب أن تتحرك إلى شرق نهر الفرات وتترك المدينة لسكانها الأصليين».

وعلى الرغم من أجواء التفاؤل التي سادت عقب لقاء وزير الدفاع التركي فكري إيشيك مع نظيره الأميركي جيمس ماتيس على هامش اجتماعات «الناتو» في بلجيكا بشأن رفع مستوى التنسيق بينهما وخاصة في المعركة المرتقبة في الرقة، إلا أن التغريدات الأميركية أكدت أن موقف إدارة ترامب يتجه إلى مزيد من الدعم للأكراد المرفوضين تركياً.

وكان إيشيك قال الأسبوع الماضي خلال مؤتمر صحفي في تركيا: إن «بلاده ترفض مشاركة وحدات حماية الشعب في عملية استعادة مدينة الرقة من سيطرة التنظيم».

ويوم الجمعة الماضي تسلل رئيس القيادة المركزية للتحالف الجنرال الأميركي جوزيف فوتيل إلى سورية، وظهر في صور مع عناصر من «وحدات الحماية» في إشارة إلى دعمها، وهذا من الأمور التي تثير حساسية أنقرة.

قاعدة إنجرليك

الحسكة ترفض مناهج «الديمقراطي»

وكالات

رفض أهالي الحسكة ومعلموها وطلابها مناهج فرضها «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي على مدارسهم في المدينة، واعتقل مسلحوه عدداً من المعلمين خلال تفريق احتجاج نفذه مجموعة من المعلمين والطلاب.

ونقلت جريدة «زمان الوصل» الإلكترونية المعارضة، عن الناشط المعارض ملاذ اليوسف قوله: إن «مسلحي حزب الاتحاد الديمقراطي تدخلوا لتفريق المعلمين والطلاب الرافضين لمناهج الإدارة الذاتية الكردية في مدرسة سالم خلف بحي غويران بمدينة الحسكة وأطلقوا النار بالهواء»، مضيفاً: إن عناصر الحزب الكردي «اعتقلوا مدير المدرسة وعدداً من المدرسين».

وأشار اليوسف إلى وجود «حالة تنافس» بين الحكومة السورية و«الديمقراطي» لفرض مناهجهم الدراسية على المدارس، ما أدى إلى تخبط كبير في العملية التعليمية، وخاصة في ناحيتي الشدادي والعريشة بالريف الجنوبي للحسكة.

وحسب «زمان الوصل» فإن كتاب العلوم الاجتماعية الذي أعدته «هيئة التعليم» التابعة لـ«الديمقراطي» و«إدارته الذاتية»، يصنف «زرادشت» و«مانو» كنبيين إلى جانب النبي إبراهيم الخليل والنبي محمد بن عبد الله (ص).

وختم الكتاب بوحدة تحمل اسم «الشخصيات الرائدة في تاريخ نضال الأمة الديمقراطية»، تتحدث عن مجموعة من قتلى مسلحي «الديمقراطي» والميليشيات التابعة له.

وأعلنت «الإدارة الذاتية» خلال العام الماضي عن تحويل المناهج الابتدائية بالكامل إلى اللغة الكردية وتدريس المناهج الصادرة عنها، ويتم التعليم بهذه المناهج في ١٥٠٠ مدرسة، تضم ١٦٥ ألف طالب وطالبة، يشرف على تدريسهم ١٠٧٤٦ معلماً ومعلمة، أعدتهم في ١٢ معهداً بغض النظر عن الشهادات التي يملكونها، وسط تخوف لدى الأهالي على مستقبل دراسة أبنائهم في مراحل التعليم الجامعي وما قبل الجامعي بسبب «أدلجة» هذه المناهج.

واشنطن تحقق في مقتل «المصري» في إدلب

وكالات

تجري الحكومة الأميركية تحقيقاً حيال مقتل القيادي في ميليشيا «هيئة تحرير الشام» أبي الخير المصري النائب السابق لزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري في سورية، عقب ورود أنباء الإثنين تشير إلى مقتله بغارة نفذتها طائرة أميركية من دون طيار قرب إدلب أو محيطها.

وقال المسؤول الذي طلب عدم كشف هويته، حسب وكالة «أ ف ب» للأنباء: «إن الوكالات تعمل على تأكيد إذا ما كان أبو خير المصري قد قتل، في ما سيشكل ضربة كبيرة ناجحة في إطار مكافحة الإرهاب».

وكان موقع «عربي ٢١» الداعم للمعارضة نقل الإثنين عن ناشطين قولهم: إن «أبا الخير، قتل بغارة نفذتها طائرة أميركية من دون طيار، فوق محافظة إدلب، وقتل جهاديون آخرون معه».

ووفقاً لحسابات مقربة من «هيئة تحرير الشام» التي تعتبر «جبهة النصرة» الإرهابية أحد مكوناتها الرئيسية، فإن ضربات «التحالف الدولي» التي جاءت بعد غياب لأسابيع، استهدفت سيارة أبي الخير، وسيارة أخرى في هجومين منفصلين.

وأوضح نشطاء أن الغارة الأولى استهدفت سيارة قرب معسكر المسطومة، فيما استهدفت الثانية سيارة قرب بلدة التوامة بريف حلب الغربي.

كما أكدت صفحة «بوابة إدلب» على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، أن أبا الخير المصري قتل مع شخص آخر كان يرافقه، بالغارة التي نفذتها طائرة «التحالف الدولي» على سيارته الأحد، قرب معسكر المسطومة.

وأشارت مواقع إلكترونية معارضة إلى أن الشخص الثاني الذي قتل مع المصري هو أحد عناصر ميليشيا «هيئة تحرير الشام»، ويدعى هاني مصطفى مطر، من بلدة محمبل بريف إدلب. وقال الشرعي المصري المستقل في الشمال السوري شريف هزاع في تغريدات نشرها على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: إن «أبا الخير المصري الرجل الثاني في تنظيم قاعدة الجهاد، ونائب الدكتور أيمن الظواهري، قال لي منذ أيام: أنا أنسى حمل مسدسي لأني منتظر الاستهداف من الطائرة».

وحسب الوكالة، فإن المصري كان صهر الزعيم السابق لتنظيم «القاعدة» الإرهابي أسامة بن لادن، ويعتقد أنه نائب الزعيم الحالي أيمن الظواهري.

ويعتبر المصري (٥٩ عاماً) الذي ولد في مصر والمعروف أيضاً باسم عبد الله محمد رجب عبد الرحمن، أحد أبرز الشخصيات في تنظيم «القاعدة» ذات النفوذ في عهد ما قبل هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، وفق مجموعة «صوفان» الخاصة للاستشارات الأمنية والاستخبارية.

وقالت المجموعة: إنه «في منزل المصري في كابول، أفغانستان، أطلَع خالد شيخ محمد كبارَ قياديي القاعدة عن التخطيط لهجمات ١١ أيلول ٢٠٠١».

ولفت محللون إلى أن وجوده في شمال غرب إدلب، يؤكد أهمية سورية في إستراتيجية «القاعدة».

من جانبه قال تشارلز ليستر من معهد الشرق الأوسط، وهو مركز أبحاث مقره في واشنطن: «أنه إذا تأكد مقتله فستكون أكبر ضربة لتنظيم القاعدة منذ القضاء على ناصر الوحيشي في اليمن في حزيران ٢٠١٥».

وكان الوحيشي زعيم تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية.

السيارة التي تم استهدافها في إدلب